التنمية الريفية ودورها في الاستقرار الاجتماعي

Rural development and its role in social stability

د. بوسعيد محمد عبد الكريم ♦[1]، أ د. بن صوشة ثامر [2]

[1] جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، mohamedabdelkrim.boussaid@univ-tiaret.dz
https://orcid.org/0000-0001-7147-6848

[2] جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، thameur.bensaoucha@univ-tiaret.dz
https://orcid.org/0009-0009-6067-6153

تاريخ الاستلام: 2025/12/13 تاريخ القبول: 2026/02/13 تاريخ النشر: 2026/10/20

الملخص:

تعد التنمية الريفية رافعة أساسية لتحقيق التوازن بين القطاعات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، خاصة في ظل التفاوتات الملحوظة بين المدن والريف. فالقطاع الريفي غالبًا ما يعاني من ضعف البنية التحتية وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية وقلة فرص الشغل، مما يؤدي إلى انتشار الهشاشة الاجتماعية وارتفاع معدلات الهجرة نحو المدن. وفي هذا السياق، تبرز التنمية الريفية باعتبارها مسارا شاملا يستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان، من خلال اعتماد مقاربات تشاركية تشرك المجتمع المحلي في تحديد الحاجيات وصنع القرار. وتؤكد التجارب الدولية أن التنمية الريفية الناجحة ترتكز على رؤية طويلة المدى تتضمن الاستثمار في الرأسمال البشري وتبني اقتصاد أخضر مستدام، وهذا من شأنه أن يعزز قدرة المجتمع الريفي على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمناخية، وبالتالي تحقيق استقرار اجتماعي متوازن ومستدام. اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لتفكيك الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في سياقها الواقعي، من خلال وصف معطيات التنمية الريفية وصفًا منهجيًا دقيقًا ثم تحليل العلاقات بين مؤشرات التنمية ومستوى الاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، الاستقرار الاجتماعي، الاقتصاد المحلي، التنمية المستدامة.

Abstract:

Rural development is a key lever for achieving sectoral balance and promoting social stability, particularly given the marked disparities between urban and rural areas. The rural sector often suffers from poor infrastructure, low levels of social services, and limited employment opportunities, leading to widespread social fragility and high rates of migration to cities. In this context, rural development emerges as a comprehensive approach aimed at improving the economic, social, and environmental conditions of the population through participatory approaches that involve the local community in identifying needs and making decisions. International experience confirms that successful rural development is based on a long-term vision that includes investment in human capital and the adoption of a sustainable green economy. This strengthens the capacity of rural communities to cope with economic and climate crises, thereby achieving balanced and sustainable social stability. This study relied on a descriptive analytical approach to

♦المؤلف المرسل .

deconstruct social and economic phenomena in their real-world context, through a systematic and accurate description of rural development data and an analysis of the relationships between development indicators and the level of social stability.
Keywords: rural development, social stability, Local economy, Sustainable development.

المقدمة

تحتل التنمية الريفية موقعا مركزيا في الدراسات التنموية المعاصرة، لأنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا التهميش القطاعي والفوارق الاجتماعية والأمن الغذائي والهجرة والاستقرار السياسي. فمعظم الدول التي تسعى إلى بناء نموذج تنموي ناجح تكتشف سريعًا أن مفتاح التوازن الاجتماعي يبدأ من الريف، باعتبار أن هذا الفضاء ظلّ عبر التاريخ خزّانًا سكانيًا واقتصاديًا وثقافيًا له تأثير مباشر على المدن والمركز السياسي. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن أكثر من 78% من سكان العالم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، وأن أي اختلال في أوضاع الريف ينعكس بشكل مباشر على البنية الاجتماعية والاقتصادية في المدن (عبد الرحمن علي، 2017، ص.45).

ولم يكن مفهوم التنمية الريفية ثابتًا عبر التاريخ، بل تطور بتطور الفكر التنموي العالمي. ففي بداية خمسينيات القرن الماضي، ظلَّ التركيز منصبًا على تحسين الإنتاج الفلاحي، بينما ظلّ الإنسان الريفي نفسه خارج الاهتمام، وكأن التنمية مجرد عملية تقنية أو اقتصادية منفصلة عن السياق المجتمعي. ومع ظهور نظريات التنمية البشرية في السبعينيات والثمانينيات، تحوّل التركيز نحو الإنسان باعتباره محور العملية التنموية. وأصبحت التنمية الريفية تُفهم باعتبارها مشروعًا متكاملاً يهدف إلى دمج السكان في الدورة الاقتصادية، وتمكينهم من التعليم والصحة والمشاركة السياسية، وتعزيز قدراتهم على مواجهة الأزمات(محمد نجيب عبد العزيز، 2014، ص. 102).

إن غياب التنمية في الريف لا يعني فقط ضعفًا اقتصاديًا، بل يعني كذلك هشاشة اجتماعية تُنتج أشكالًا متعددة من الهجرة القروية، والبطالة، وغياب الثقة في المؤسسات، والشعور بعدم الإنصاف. ولذلك أصبح موضوع التنمية الريفية اليوم ليس خيارًا سياسيًا بل ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني. فالاستقرار الاجتماعي لا يتحقق ما دام جزء كبير من المواطنين يعيش خارج شروط العدالة التنموية، ويواجه صعوبات في الولوج إلى الخدمات الأساسية، ولا يجد بيئة اقتصادية تسمح له بالعيش الكريم. ومن هنا تأتي هذه المداخلة لتحليل العلاقة العميقة بين التنمية الريفية والاستقرار الاجتماعي، من خلال قراءة تاريخية واجتماعية واقتصادية موسعة.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي حد يكون للتنمية الريفية دور في تعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل الاقتصاد المحلي؟

فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم اعتماد الفرضية التالية:

للتنمية الريفية دور في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، لكن غياب العدالة والمشاركة المحلية قد يقلّل من هذا الدور أو يحوّله إلى مصدر توتر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

– استشراف كيف يمكن لتخطيط تنموي متوازن وشامل أن يعزّز التماسك الاجتماعي في المناطق الريفية.

– كشف مظاهر الاختلال في تنفيذ برامج التنمية الريفية وتأثيرها على التوترات أو الهشاشة الاجتماعية.

– تحليل دور التنمية الريفية في تحسين مستوى العيش وتعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية.

– تقييم مستوى مشاركة السكان المحليين في مشاريع التنمية وانعكاسها على بناء الثقة والاستقرار.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضية الموضوعة تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور:

* **المحور الأول:** الإطار النظري والتاريخي للتنمية الريفية

* **المحور الثاني:** البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف وتداخلها مع الاستقرار المجتمعي

* **المحور الثالث:** التنمية الريفية كعامل منتج للاستقرار الاجتماعي

* **المحور الرابع:** التحديات البنيوية والمؤسساتية التي تواجه التنمية الريفية

* **المحور الخامس:** آليات واستراتيجيات تعزيز التنمية الريفية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

المحور الأول: الإطار النظري والتاريخي للتنمية الريفية

1- الجذور التاريخية لبروز مفهوم التنمية الريفية

ظهر مفهوم التنمية الريفية كاستجابة لسلسلة من التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كان على الدول التي حصلت على استقلالها حديثًا أن تواجه واقعًا ديمغرافيًا يتمثل في أغلبية ريفية تعاني من الفقر، والأمية، وانعدام البنى التحتية. وفي البداية، سادت نظريات تنموية تربط التقدم بالنمو الاقتصادي فحسب، متأثرة بالمدرسة الحديثة الأمريكية التي اعتبرت أن نقل نموذج التصنيع الحضري هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية. لكن هذا التصور أثبت محدوديته، لأن الفجوة بين الريف والمدينة استمرت في الاتساع رغم البرامج الاستثمارية الكبيرة.(World Bank, 2019, pp. 12–28)

وفي الستينيات، بدأ الاقتصاديون ينتقدون هذا النهج، ومن أبرزهم "غونار ميردال" الذي اعتبر أن الفوارق المجالية الناتجة عن النمو غير المتكافئ تُنتج ما سماه "دوامة التدهور"، حيث يؤدي ضعف الاستثمار في الريف إلى مزيد من الهجرة نحو المدن، وبالتالي مزيد من الضغط على الخدمات الحضرية، ما يعمّق اللامساواة. أما "آرثر لويس"، فقد أكد أن القطاع التقليدي (الريفي) لا يمكن أن يندمج في الاقتصاد الوطني دون سياسة عمومية تقوم على نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات البشرية(Gunnar Myrdal, 1957, p. 88).

في السبعينيات، ظهر تحول نوعي بقيادة روبرت تشامبرز الذي دعا إلى قلب المنظور السائد، معتبرًا أن التنمية الحقيقية تبدأ من الاستماع إلى صوت الفقراء في الريف، وأن أي مشروع تنموي لا يستجيب لحاجاتهم الفعلية مصيره الفشل. وقد لعبت هذه المقاربة التشاركية دورًا كبيرًا في إعادة الاعتبار للإنسان الريفي باعتباره فاعلًا وليس مجرد مستفيد(Chambers, Robert, 1983, p. 11).

ومع صعود قضايا البيئة والاستدامة في التسعينيات، أصبح مفهوم التنمية الريفية أكثر شمولية، يمتد ليشمل حماية الموارد الطبيعية، وتطوير الاقتصاد المحلي، والتمكين الاجتماعي. وهكذا صار الريف في قلب السياسات العمومية باعتباره ركيزة أساسية للتنمية الشاملة.

2- التعريف المعاصر للتنمية الريفية

لم يعد تعريف التنمية الريفية مقتصرًا على تطوير الإنتاج الزراعي، بل أصبح يعني بناء فضاء اجتماعي اقتصادي قادر على التكيف مع التحولات العالمية. ويمكن تلخيص التعريف المعاصر للتنمية الريفية في كونه عملية متعددة الأبعاد تشمل:

-**تنمية الإنسان:** وذلك عبر التعليم والصحة والتكوين(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020، ص. 88).

-**تنويع الاقتصاد المحلي:** بحيث لا يبقى معتمدًا على الفلاحة فقط.

-**تمكين السكان من المشاركة في اتخاذ القرار:** ويكون ذلك من خلال الهياكل المحلية.

-**توفير البنى التحتية الأساسية:** وبتحقيقها تضمن الكرامة وجودة الحياة.

-**حماية البيئة والموارد الطبيعية وضمان استدامتها**.

-**تحقيق العدالة المجالية:** حيث يؤدي ذلك إلى تقليص الفوارق بين الريف والمدن.

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التنمية الريفية الناجحة ليست فقط تلك التي تُخرج السكان من الفقر، بل التي تمنحهم القدرة على التحكم في مصيرهم وتحويل بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية(Ellis, Frank, 2000, p. 73).

3- أهمية الريف في تحقيق التوازن الاجتماعي

يشكّل الريف في أغلب دول العالم قاعدة أساسية للتوازن الاجتماعي، سواء من حيث الأمن الغذائي، أو من حيث البعد البيئي، أو من حيث كونه مصدرًا للهوية الثقافية. فالريف يوفر نسبة كبيرة من الغذاء الوطني، ويسهم في استدامة الأنظمة البيئية (الغابات، المياه، التنوع البيولوجي)، كما يُعتبر حاضنًا لرأسمال ثقافي غني بالعادات والطقوس والحرف التقليدية.

لكن إذا ظل الريف مهمشًا، فإن تأثير ذلك يتجاوز المجال المحلي ليصل إلى المدن نفسها، حيث تتزايد الهجرة وتتوسع الأحياء غير المهيكلة، وتنتشر البطالة والفقر المدقع، ما يخلق بؤرًا للتوتر الاجتماعي. وقد أشار البنك الدولي إلى أن التنمية الريفية الفعالة قادرة على خفض معدلات الفقر الوطني بأكثر من 40% في بعض الدول (World Development Report, 2008, p. 25).

من هنا يتضح أن استقرار المدن مرتبط بشكل مباشر باستقرار الريف، وأن أي خلل في منطقة الريف يُحدث سلسلة من التفاعلات التي تنتهي باضطرابات اجتماعية داخل المجال الحضري.

4- العلاقة المترابطة بين التنمية والاستقرار الاجتماعي

الاستقرار الاجتماعي ليس مجرد غياب للاضطرابات أو التوترات، بل هو شعور جماعي بالعدالة والانتماء والثقة في الدولة وفي المستقبل. وهذه العناصر لا تتحقق دون تنمية شاملة تشمل جميع المجالات بما فيها الريف. فعندما

يشعر الإنسان الريفي أنه مواطن من الدرجة الثانية مقارنة بنظيره الحضري، تتولد لديه حالة من الإحباط واللايقين، ما يؤثر على الاستقرار المجتمعي العام.

وتظهر هذه العلاقة بوضوح في مؤشرات التماسك الاجتماعي التي تصدرها بعض المنظمات الدولية، والتي تبين أن الدول ذات الفوارق المجالية الواسعة تكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار(مجلة التنمية الاجتماعية، 2020، ص. 30). وبالمقابل فإن رفع مستوى الخدمات في القرى وتوسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وتحسين التعليم والصحة تؤدي إلى شعور متزايد بالمساواة، وتُنتج مجتمعًا أكثر ثقة وتماسكًا.

المحور الثاني: البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف وتداخلها مع الاستقرار المجتمعي

يُعدّ الريف في البلدان النامية مجالًا اجتماعيًا واقتصاديًا له سمات خاصة مختلفة عما يميز المدن. فالريف ليس مجرد مجال جغرافي أو فضاء للإنتاج الفلاحي، بل هو منظومة بشرية وثقافية متكاملة تتشابك فيها العادات والأعراف والحرف والعلاقات الاجتماعية. ومن ثم فإن أي تحليل للتنمية الريفية ينبغي أن تنطلق من فهم عميق لهذه البنية، لأنها تمثل الإطار الموضوعي الذي تتفاعل داخله برامج التنمية وتتشكل عبره مستويات الاستقرار الاجتماعي.

1- الخصائص الاجتماعية للمجتمع الريفي

يتسم المجتمع الريفي عادة بوجود روابط اجتماعية قوية تمتد عبر العائلات والقبائل والجماعات المهنية. وتُعد العلاقات التضامنية عنصرًا بنيويًا في هذا الوسط، سواء من خلال "التويزة" أو التعاون الجماعي الموسمي أو من خلال آليات الوساطة الاجتماعية التقليدية في حل النزاعات. هذه الروابط تمنح الريف قدرًا من التماسك الاجتماعي، لكنها في الوقت نفسه قد تتحول إلى قيد على التحديث إذا ظلت تحكمها العقلية التقليدية دون تجديد)(سعيد الحسن، 2018، ص. 89).

وتشير الدراسات السوسيولوجية أن في حالة حدوث سوء تسيير في المؤسسات الرسمية في كثير من القرى يجعل تلك الروابط التقليدية تقوم مقام الدولة في تنظيم الحياة اليومية، مما يساعد على الاستقرار أحيانًا، لكنه في أحيان أخرى يحد من قدرات الفرد ويجعله شديد الارتباط بأدوار اجتماعية محددة تُعرقل المبادرة الاقتصادية (FAO, 2020, p. 41). ومع ذلك، فإن هذه الخصوصية الثقافية لا ينبغي النظر إليها كعائق مطلق بل ميزة اجتماعية داعمة قابلة للتطوير عبر برامج تستثمر القيم المحلية وتحولها إلى رصيد إيجابي للتنمية.

2- الفقر الريفي كعامل بنيوي مؤثر في الاستقرار

تؤكد تقارير البنك الدولي أن الفقر في العالم اليوم ذو طابع ريفي بالأساس، حيث يعيش أكثر من 75% من فقراء العالم في المناطق الريفية(United Nations Development Programme (UNDP), 2021, p. 77). وهذا الفقر لا يرتبط فقط بانخفاض الدخل بل بضعف البنى التحتية وانعدام الفرص الاقتصادية وتشتت الملكية الزراعية وغياب شبكات الصرف الصحي ونقص المؤسسات الصحية.

إن الفقر الريفي لا يؤدي فقط إلى تراجع جودة الحياة، بل يُنتج أيضًا حالة من التوتر الاجتماعي المستتر إذ يشعر الأفراد بأنهم خارج مسار التنمية الذي تستفيد منه المدن. ويتحول هذا الشعور إلى موقف سلبي تجاه المؤسسات ويُضعف الثقة في الدولة، مما يؤثر في الاستقرار الاجتماعي(مصطفى الإدريسي، 2015، ص. 133).

3- الهجرة الريفية وانعكاسها على الاستقرار الوطني

تُعد الهجرة الريفية إحدى الظواهر الاجتماعية الأكثر تأثيرًا في الاستقرار. فغياب الفرص الاقتصادية وضعف الخدمات يدفع الشباب إلى الانتقال إلى المدن بحثا عن حياة أفضل. لكن المدن لا تستطيع دائما استيعاب التدفق البشري الكبير، مما يؤدي إلى:

- ارتفاع البطالة
- انتشار الأحياء المهمشة
- الضغط على الصحة والتعليم
- ظهور توترات اجتماعية جديدة داخل المدن(OECD, 2019, p. 22).

وهكذا تتحول الهجرة من مجرد حركة بشرية إلى عامل يعيد تشكيل الخريطة الاجتماعية والسياسية، ويخلق اختلالا في التوازن بين الريف والمدينة. كما يؤدي فراغ القرى من شبابها إلى زيادة هشاشة الأسر الريفية ويضعف الإنتاج الفلاحي ويؤثر في الأمن الغذائي.

4- البنية الاقتصادية التقليدية وتأثيرها على التنمية

لا يزال الاقتصاد الريفي في معظم الدول يعتمد بشكل كبير على الفلاحة التقليدية، وهذه الفلاحة مرتبطة بدورها بعوامل غير مستقرة مثل: تساقط المطر، وتدهور التربة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتقلبات السوق العالمية. وتظهر الدراسات أن الإنتاجية الفلاحية في الدول النامية أقل بثلاث مرات من الإنتاجية الفلاحية في الدول الصناعية(European Commission, 2018, p. 50). وهذا الفارق الكبير يجعل الفلاحين الصغار في وضع هش عاجزين عن الاستثمار أو مواجهة تقلبات السوق.

وإلى جانب الفلاحة توجد أنشطة مثل: تربية المواشي، والصيد البحري التقليدي، والصناعات الحرفية، لكنها تبقى محدودة من حيث القيمة المضافة. كما أن غياب التصنيع الفلاحي يحرم القرى من فرص مهمة لخلق شغل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

5- ضعف الخدمات العمومية وتأثيره على العدالة الاجتماعية

تمثل الخدمات العمومية "من صحة وتعليم ونقل وماء وكهرباء وغاز" البنية الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية، لكن الوصول إليها في المناطق الريفية غالبًا ما يكون صعبا أو غير متاح. وقد كشفت تقارير التنمية البشرية في العقد الأخير أن تأخر الخدمات في القرى يمثل أحد أكبر مصادر اللامساواة بين المواطنين (Knight, John,

(1995, p. 101). وهذه اللامساواة تؤثر مباشرة على الشعور بالانتماء للوطن، وتُنتج "مسافة اجتماعية" بين سكان الريف والمدينة.

المحور الثالث: التنمية الريفية كعامل منتج للاستقرار الاجتماعي

لم تعد التنمية الريفية مجرد قطاع تابع لوزارة الفلاحة أو مجال اقتصادي محدود، بل أصبحت اليوم عنصرا حاسما في بناء السلم الاجتماعي وتعزيز الاستقرار الوطني.

1- تقليص الفوارق وتعزيز العدالة الاجتماعية

كلما ضاقت الفجوة بين الريف والمدينة ارتفع مستوى الثقة في الدولة وانخفضت مستويات الاحتقان. فالمواطن الذي يجد تعليم جيد، وخدمات صحية عالية الجودة، وبنى تحتية، يشعر أنه جزء من النسيج الاجتماعي. وهذا الشعور بالإنصاف هو أساس الاستقرار. وقد أظهرت دراسات دولية أن زيادة الاستثمار في الريف بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الفقر الوطني بنسبة 2% في بعض البلدان(FAO، التغيرات المناخية والري الزراعي، 2018، ص. 54).

2- تنويع الاقتصاد المحلي

تُعد القدرة على خلق فرص شغل محلية أحد أهم عوامل الاستقرار، فالاقتصاد المتنوع الذي يشمل السياحة الريفية والصناعات الغذائية والحرف المحلية يخلق مصدر دخل مستمر للسكان ويمنع الهجرة القسرية. وكلما ارتفعت نسبة السكان المتواجدين في الريف، ازداد الاستقرار الاجتماعي.

وقد أثبتت تجارب مثل: تركيا والبرازيل أن تطوير مشاريع صغيرة في القرى يمكن أن يرفع الدخل الريفي بنسبة 40% خلال عشر سنوات فقط(UN Women, 2017, p. 14).

3- تعزيز الثقة بين المواطن والدولة

الثقة في المؤسسات عنصر أساسي من عناصر السلم الاجتماعي، وعندما يرى المواطن الريفي الدولة حاضرة في حياته اليومية "من خلال مركز صحي وظيفي، أو مدرسة جيدة، أو دعم فلاح صغير" تنشأ لديه قناعة بأن الدولة لا تميّز بين مواطنيها. وهذه الثقة تعد وفق تقارير العدالة الاجتماعية من أهم عناصر تفادي التوترات والاضطرابات (المركز العربي للأبحاث، 2021، ص. 66).

4- تمكين المرأة والشباب

تساهم التنمية الريفية في تمكين الفئات الهشة خصوصا النساء اللواتي يمثلن العمود الفقري للأنشطة الفلاحية والحرفية، وتمكين المرأة عبر التعليم والتعاونيات ينعكس مباشرة على الأسرة، وبالتالي على المجتمع كله. كما أن دعم الشباب وتوفير تكوينات مهنية وتقنية يساعدهم على خلق مشاريع محلية بدل الهجرة.

5- بناء مجتمع قادر على مواجهة الأزمات

المجتمع الذي يتمتع ببنى قوية وخدمات جيدة واقتصاد محلي نشيط يكون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، سواء كانت اقتصادية أو صحية أو مناخية. وقد ظهر هذا بوضوح في جائحة كورونا، حيث عانت القرى ذات الخدمات الضعيفة أكثر من غيرها. وبالتالي التنمية الريفية ليست برنامجا اقتصاديا فقط بل استراتيجية للحماية الاجتماعية.

المحور الرابع: التحديات البنيوية والمؤسساتية التي تواجه التنمية الريفية

تواجه التنمية الريفية في الدول العربية والنامية جملة من التحديات البنيوية والمؤسساتية التي تعيق تنفيذ البرامج التنموية، وتحد من تأثيرها على الاستقرار الاجتماعي. فالمشكل ليس فقط في الموارد المالية بل في غياب رؤية مندمجة وتعدد الفاعلين وضعف التنسيق، مما يخلق فجوة كبيرة بين التخطيط والتنفيذ.

1- تعدد الفاعلين وضعف التنسيق المؤسساتي

تتوزع البرامج الموجهة للريف بين وزارات متعددة: الفلاحة، الصحة، التعليم، الجماعات المحلية... وقد يؤدي هذا التعدد إلى تضارب السياسات وغياب الانسجام. وفي كثير من الأحيان تعمل كل مؤسسة بمنطق قطاعي ضيق دون رؤية شمولية للمجال الريفي، مما يؤدي إلى تكرار المشاريع أو غيابها تماما(ILO, 2020, p. 19).

إن ضعف التنسيق بين الفاعلين يجعل نتائج التنمية أقل من المتوقع كما يؤدي إلى هدر للموارد المالية والبشرية. وقد كشفت تقارير صادرة عن منظمات دولية أن 35% من مشاريع التنمية الريفية في بعض الدول تفقد فعاليتها بسبب غياب المقاربة التشاركية والتنسيق الاستراتيجي.(UNDP, 2019, p. 33)

2- محدودية التمويل وضعف الاستثمار في البنية التحتية

رغم أهمية الريف إلا أن حجم الاستثمار الموجه إليه غالبا ما يكون أقل بكثير مما تتطلبه الحاجات الحقيقية للسكان. فالطرقات الريفية، والمدارس، والمراكز الصحية، وشبكات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لا تتوفر دائما خصوصا في الدول التي تواجه ضغوطا مالية.

ويلاحظ كذلك أن بعض المشاريع تتوقف بسبب غياب الصيانة أو ضعف الحكامة المالية، فالمشكل ليس فقط في الاستثمار بل في الاستمرارية والمتابعة التي تضمن استدامة الخدمات(البنك الإفريقي للتنمية، 2017، ص. 25).

3- محدودية القدرات البشرية والتقنية في المجال الريفي

يواجه الريف نقصًا كبيرًا في الموارد البشرية المؤهلة سواء تعلق الأمر بالأطر التقنية أو المهندسين أو المدرسين أو الأطباء، وتظهر الإحصاءات في دول عربية أن نسبة الأطباء لكل ألف نسمة في الريف أقل بأربع مرات مما هي عليه في المدن(Duflo, 2016, p. 55) ، وهذا النقص يحد من فعالية الخدمات ويعمق الفوارق.

كما يعاني العديد من الفلاحين من نقص في المعرفة التقنية حول طرق الإنتاج الحديثة، مما يجعل الإنتاجية ضعيفة ويؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ويزيد غياب التكوين المهني في الريف من صعوبة إدماج الشباب في سوق الشغل.

4- العوامل الطبيعية والمناخية

تتأثر التنمية الريفية بشكل كبير بالعوامل البيئية: الجفاف، تدهور التربة، التصحر، نقص المياه، انخفاض الإنتاجية الزراعية. ومع تفاقم التغيرات المناخية أصبح الريف أكثر هشاشة وأكثر عرضة للمخاطر، وقد أوردت منظمة الأغذية والزراعة أن الإنتاج الفلاحي في المناطق الهشة قد ينخفض بنسبة 30% بحلول 2050 إذا لم تعتمد سياسات مستدامة.(World Bank, 2018, p. 60) هذه العوامل الطبيعية تزيد من الفقر والهجرة وتجعل الاستقرار الاجتماعي أكثر هشاشة لأن السكان يفقدون مصادر عيشهم الأساسية.

5- ضعف الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية

لا تزال المقاربات التشاركية محدودة في العديد من المناطق الريفية رغم أن مشاركة السكان عنصر أساسي لنجاح أي مشروع تنموي. فالمشاريع التي تفرض من أعلى دون إشراك الساكنة غالبًا ما تفشل في إحداث أثر حقيقي أو لا تجد استمرارية. وقد أثبتت تجارب دولية مثل الهند والبرازيل أن إشراك الساكنة في التخطيط والتنفيذ يزيد من فعالية البرامج بنسبة 60% (منظمة اليونسكو، 2019، ص. 40).

المحور الخامس: آليات واستراتيجيات تعزيز التنمية الريفية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي

لمواجهة التحديات السابقة وبناء ريف قوي ومستقر تحتاج الدول إلى اعتماد استراتيجية شمولية تعالج البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في آن واحد.

1- تبني نموذج تنموي مندمج

إن اعتماد نموذج تنموي مندمج يعد مدخلا محوريا لأي مقاربة تهدف إلى إحداث تحول تنموي في المجالات الريفية، حيث يقوم هذا النموذج على التنسيق المؤسساتي بين مختلف الفاعلين المحليين، وعلى استحضار الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة (عبد الرحمن علي، 2017، ص. 45). ويعتبر إشراك السكان في تحديد الحاجيات والأولويات من أهم ركائز هذا النموذج، لأنه يضمن ملاءمة البرامج مع الواقع المحلي ويمنع إعادة إنتاج الفوارق المجالية التي عانت منها المناطق الريفية لسنوات طويلة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020، ص. 88–92). كما أن هذا التوجه يسهم في تجاوز محدودية المقاربات القطاعية، ويعزز الانسجام بين المشاريع التنموية بما يمنحها فعالية واستدامة أكبر (UNDP، 2021، ص. 80).

2- الاستثمار المكثّف في البنية التحتية الأساسية

يعد الاستثمار في البنية التحتية الأساسية خطوة جوهرية نحو تعزيز التنمية الريفية، نظراً لكون الطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء وخدمات الصحة والتعليم تشكل العمود الفقري لأي تحول اقتصادي أو اجتماعي(البنك الدولي، 2008، ص. 25). وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن تحسين البنية التحتية يسهم في خفض معدلات الفقر وفي تعزيز الاندماج المجالي ويزيد من قدرة الأسر على الانخراط في الدورة الاقتصادية(FAO، 2020، ص. 48). كما أن البنية

التحتية الجيدة تقلل من عزل السكان وتحسن الولوج إلى الخدمات الاجتماعية وتساعد في خلق بيئة اقتصادية مناسبة للاستثمار المحلي، وهو ما ينعكس إيجابا على مستوى الاستقرار الاجتماعي(البنك الإفريقي للتنمية، 2017، ص. 30–38).

3- تنويع الاقتصاد المحلي

إن الاقتصادات الريفية التقليدية غالبا ما تعتمد على الزراعة الموسمية، مما يجعلها شديدة التأثر بالعوامل المناخية وتقلبات السوق. ولذلك، فإن تنويع الاقتصاد المحلي يعد شرطا أساسيا لتحقيق تنمية مستدامة، إذ يسمح بخلق موارد دخل جديدة عبر تطوير أنشطة مثل الصناعات الغذائية، والسياحة الريفية، والحرف التقليدية، والخدمات المحلية.(Ellis, Frank, 2000, pp. 73- 80) وتؤكد الدراسات المتخصصة أن تنويع مصادر الدخل يرفع من قدرة المجتمع الريفي على مقاومة الهشاشة الاقتصادية، ويحد من الهجرة الريفية نحو المدن ويسهم في بناء مجتمع أكثر استقرارا وتوازنا(Journal of Rural Studies، 2020، ص. 110). كما أن دعم المبادرات المقاولاتية لدى الشباب يشكل عنصرا حاسما في تقوية الاقتصاد المحلي وتنويع بنيته الإنتاجية(ILO، 2020، ص. 19–25).

4- تعزيز التعليم والتكوين المهني

يعتبر التعليم والتكوين المهني من الركائز الحيوية لأي مشروع تنموي مستدام، لأن تأهيل العنصر البشري يعد أساس رفع الإنتاجية وتحسين القدرات الذاتية للسكان(منظمة اليونسكو، 2019، ص. 41–48). وتظهر تقارير اليونسكو أن ضعف البنية التعليمية في المجال الريفي يؤدي إلى ارتفاع نسب التسرب المدرسي، ويقلل من فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي(محمد نجيب عبد العزيز، 2014، ص. 102–110). لذلك، فإن توفير مؤسسات تعليمية جيدة وإعداد برامج تكوين مهني مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المحلية يسهم في تحسين الكفاءات وفي خلق شروط أفضل للعيش والعمل داخل المجال الريفي.(Chambers, Robert, 1983, pp. 11–18) ويؤدي تحسين التعليم إلى تعزيز الثقة في المستقبل ويقوي الاستقرار الاجتماعي لأنه يفتح آفاقا جديدة أمام الشباب.

5- تمكين المرأة الريفية

يمثل تمكين المرأة الريفية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية والاستقرار لأن النساء يشاركن بفعالية في الأنشطة الزراعية والحرفية، كما يلعبن دورا محوريا في الاستقرار الأسري والمجتمعي(UN Women، 2017، ص. 14–21). وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن تمكين النساء اقتصاديا يسهم في رفع الدخل الأسري وفي تحسين مؤشرات الصحة والتعليم للأطفال، مما يعزز التماسك الاجتماعي.(Duflo, Esther, 2016, pp. 55–63) ويشمل ذلك تقديم الدعم للتعاونيات النسائية وتسهيل الولوج إلى التمويل الصغير وتوفير التكوين التقني والمهني، وهي خطوات تضمن تحسين وضعية المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية(OECD، 2019، ص. 22).

6- دعم الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية

لا يمكن للتنمية الريفية أن تتحقق بدون حوكمة محلية قوية تشرك السكان بشكل فعلي في اتخاذ القرار. وتظهر التجارب التنموية أن ضعف التنسيق بين المؤسسات وغياب آليات المتابعة والتقييم، يؤديان إلى تبديد الإمكانات وإلى فشل العديد من المشاريع(UNDP، 2019، ص. 33). ولذلك، فإن دعم الحوكمة وتقوية دور الجماعات المحلية وإشراك المجتمع المدني والسكان في تحديد الأولويات، يعد من المداخل الأساسية لترسيخ الاستقرار الاجتماعي(البنك الإفريقي للتنمية، 2017، ص. 43). كما أن إشراك المواطن في تدبير الشأن المحلي يعزز الثقة في المؤسسات ويحسن جودة القرارات والسياسات العمومية(UN-Habitat، 2021، ص. 15).

7- التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة

أصبح التوجه نحو الاقتصاد الأخضر خيارا استراتيجيا للمناطق الريفية التي تواجه تحديات مرتبطة بالتغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية. ويتيح هذا التوجه الاستفادة من الإمكانات الطبيعية المتاحة مثل الطاقة الشمسية والهوائية، إضافة إلى تطوير الزراعة البيئية التي تقلل الاعتماد على المواد الكيميائية وتحافظ على التوازن البيئي(World Bank، Climate Change and Rural Vulnerability، 2018، ص. 64). وتشير تقارير دولية إلى أن إدماج الطاقات المتجددة في الاقتصاد المحلي يسهم في خلق فرص شغل جديدة وفي تقوية قدرة المجتمعات الريفية على مواجهة الأزمات المناخية، وهو ما ينعكس إيجابا على الاستقرار الاجتماعي(FAO، 2018، ص. 59). كما يعد الاقتصاد الأخضر خيارا مستداما لأنه يضمن نموا اقتصاديا دون الإضرار بالموارد الطبيعية.

الخاتمة

تبيّن هذه الدراسة أن التنمية الريفية ليست مجرد رهان اقتصادي بل شرط أساسي لضمان السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة المجالية. فالريف هو الفضاء الذي تتجلى فيه بوضوح الفوارق المجالية، وهو المجال الأكثر هشاشة أمام الأزمات الاقتصادية والمناخية، لكنه في الوقت نفسه يمتلك إمكانات بشرية وطبيعية ضخمة يمكن أن تتحول إلى قوة دافعة للتنمية الوطنية.

لقد أثبتت التجارب الدولية أن الاستقرار الاجتماعي يبدأ من الريف، وأن تحسين ظروف العيش فيه يقلل من الهجرة والبطالة والتوترات الاجتماعية. كما أن الاستثمار في البنية التحتية وإشراك السكان وتنويع الاقتصاد المحلي، يمثل الطريق المختصر لبناء مجتمع متوازن ومندمج.

ولا يمكن تحقيق تنمية ريفية حقيقية دون رؤية شمولية تعتمد المقاربة الإنسانية، وتضع الإنسان الريفي في قلب العملية التنموية كفاعل وليس مجرد مستفيد. وبذلك يصبح الريف فضاءا منتجا، قادرا على لعب دوره الكامل في التنمية الوطنية الشاملة وفي تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

التوصيات والمقترحات المستقاة من دراستنا:

ويمكن حصرها من خلال النقاط التالية:

- ضرورة تبني مقاربة تنموية تعتمد على إشراك السكان المحليين.
- توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية الأساسية لضمان العدالة بين القطاعات.
- تطوير الاقتصاد المحلي عبر تنويع الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص شغل مستدامة.
- تحسين الحوكمة المحلية وتعزيز الشفافية والرقابة على المشاريع التنموية.
- التوجه نحو اقتصاد أخضر مستدام يحافظ على الموارد الطبيعية.
- الاهتمام بالشباب كقوة دافعة للتنمية الريفية.
- وضع سياسات وطنية للحد من الهجرة الريفية.
- تحديث القطاع الفلاحي بالاعتماد على التكنولوجيا الزراعية.

قائمة المراجع:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، تقرير التنمية البشرية.
2. البنك الإفريقي للتنمية (2017)، Rural Infrastructure and Social Stability,.
3. البنك الدولي (2008)، World Development Report: Agriculture for Development.
4. سعيد الحسن (2018)، التحولات الاجتماعية في الريف العربي، دار الرشاد، الرباط،.
5. عبد الرحمن علي (2017)، التنمية الريفية: أسسها ومقارباتها، دار الفكر العربي، القاهرة.
6. مجلة التنمية الاجتماعية (2020)، "التنمية الريفية والتماسك المجتمعي"، العدد 12، ص 30.
7. محمد نجيب عبد العزيز (2014)، الفقر والتنمية في العالم العربي، مكتبة الأنجلو المصرية.
8. المركز العربي للأبحاث (2021)، "التفاوتات المجالية في الريف العربي"، تقرير ، ص 66.
9. مصطفى الإدريسي (2015)، الهجرة القروية وأثرها على المدن، الدار المتوسطية، ص 133.
10. منظمة اليونسكو (2019)، التعليم في المناطق الهشة، ص 41–48.
11. Chambers, Robert. (1983), Rural Development: Putting the Last First, Longman.
12. Duflo, Esther. (2016), Women Empowerment and Household Economics, MIT Press, p. 55.
13. Duflo, Esther. Women Empowerment and Household Economics, MIT Press, 2016, pp. 55–63.
14. Ellis, Frank. Rural(2000), Livelihoods and Diversity in Developing Countries, Oxford University Press, p. 73.
15. European Commission, (2018) Rural Development Overview, p. 50.
16. FAO (2020), The State of Food and Agriculture, Rome, p. 41.
17. FAO، The State of Food and Agriculture، (2020)، روما، ، ص 48.
18. FAO، التغيرات المناخية والري الزراعي(2018)، ص 59.
19. Gunnar Myrdal, (1957), Economic Theory and Underdeveloped Regions, Harper & Row, p. 88.
20. ILO, Youth Employment in Rural Areas, (2020), p. 19.
21. ILO، Youth Employment in Rural Areas، (2020)، ص 19–25.
22. Journal of Rural Studies، "Economic Diversification in Rural Regions"، (2020)، المجلد 58، ص 110.
23. Knight, John, (1995) Small Farmers and Rural Development, Routledge, p. 101.
24. OECD, Rural Well-being, (2019), Geography of Opportunities, Paris, p. 22.
25. OECD، Rural Well-being: Geography of Opportunities، (2019)، باريس، ص 22.
26. UN Women, Rural Women and Economic Empowerment, (2017), p. 14.
27. UN Women، Rural Women and Economic Empowerment، (2017)، ص 14–21.

28. UNDP ،Governance and Local Participation(2019), p. 33.

29. UNDP، Governance and Local Participation، (2019)، ص 33.

30. UNDP، Inequality in Regions، (2021)، تقرير ، ص 80.

31. UN-Habitat، Rural-Urban Linkages and Sustainability، 2021، ص 15.

32. United Nations Development Programme (UNDP),(2021), Inequality in Regions, Annual Report, p. 77.

33. World Bank, Climate Change and Rural Vulnerability, (2018), p. 60.

34. World Bank, World Development Indicators: Rural Poverty Statistics(2019), pp. 12–28.

35. World Bank، Climate Change and Rural Vulnerability، (2018)، ص 64.

36. World Development Report: Agriculture for Development, (2008), p. 25.